(دراسة تحليلية)

حول تطورات الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الجات)
والتزامات مصر في إطارها
وانعكاساتها على القطاعات الإنتاجية والخدمية
في الاقتصاد المصري

دراسة أعدت لوزارة التجارة والتموين

فاروق حسنين مخلوف

وزير مفوض تجاري

والمستشار الاقتصادي للأمين العام

لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

القاهرة

٢٥ مايو ١٩٩٥

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١
أولا : تطورات المبادىء الرئيسية والقواعد التطبيقية للجات قبل وبعد جولة أورجواى للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وانعكاساتها على الاقتصاد العالمى والتجارة الدولية	٢
ثانيا : استعراض التزامات مصر في الجات وفقا للقطاعات الاقتصادية الرئيسية لمفاوضات جولة أورجواى	١١
ثالثا : تقييم إيجابيات وسلبيات الجات / أورجواى وانعكاساتها الداخلية والخارجية على قطاعات الاقتصاد المصرى الإنتاجية والخدمية والسوق المحلى	١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تتناول هذه الورقة البحثية بإيجاز، الخطوط الرئيسية لاتفاقية الجات ، قبل وبعد جولة أورجواى (عام ١٩٩٣) ، وما أسفرت عنه هذه الجولة من تطورات فيها وضعت الأسس لنظام تجارى عالمى جديد . ثم تتناول انعكاسات (الجات) على الاقتصاد العالمى وعلى الدول النامية عموما وعلى مصر بوجه خاص . وتعالج الورقة تأثيرات الجات على التجارة الداخلية والإنتاج المحلى فى مصر. وتجدر ملاحظة أن التأثيرات الخاصة بالتجارة الداخلية هى بالضرورة تأثيرات غير مباشرة ، حيث أن أحكام الاتفاقية والتزامات الاطراف المتعاقدين فيها ، تنصب أساساً وفى معظمها على التجارة الخارجية . أما التأثيرات الخاصة بالانتاج المحلى فأن غالبيتها آثار مباشرة ، من حيث أنها منتجات بديلة للاستيراد وتتعرض للمنافسة العادلة أو غير العادلة من مثيلاتها الأجنبية المستوردة تحت ظروف تحرير التجارة الدولية ، أو أنها منتجات موجهة للتصدير وتسعى للإفادة من أحكام النفاذ الى الأسواق فى (الجات) ، تحت ظروف تحرير التجارة أيضاً ، وتتعرض للمنافسة المفتوحة من منتجات الدول الأخرى ، وقد تتعرض أيضاً للممارسات التقييدية فى الدولة المستوردة ، بالتعسف فى استخدام الأحكام الوقائية المختلفة .

وعلى أى حال ، فانه لا يمكن بحث انعكاسات الجات على اقتصاد مصر، والقطاعات الانتاجية والتجارة الداخلية فيها ، دون عرض قواعد الجات وما طرأ عليها من تطورات قبل وبعد جولة أورجواى.

★ ——— ★

(أولا)

تطورات المبادئ الرئيسية والقواعد التطبيقية للجات قبل وبعد جولة أورجواى للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وانعكاساتها على الاقتصاد العالمى والتجارة الدولية

١- الجات منذ تأسيسها وحتى ما قبل انتهاء جولة أورجواى :(١٩٤٨-١٩٩٢) :

(أ) بدأ سريان اتفاقية الجات أول فى يناير ١٩٤٨ ، بعد جولة من المفاوضات التجارية بدأت عام ١٩٤٦ واختتمت فى ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ ، وكانت تهدف إلى خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية وإلغاء القيود غير الجمركية على المبادلات التجارية الدولية ، ووضع قواعد دائمة للسلوك التجارى الدول ، فى إطار نظام عالمى للتجارة الدولية ، ينظم علاقاتها التجارية على أسس متعددة الأطراف .وتم تقنينها جميعا فى الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الجات) .

General Agreement on tariffs and Trade (GATT)

وقد شاركت فى هذه المفاوضات ، وفى التوقيع على الاتفاقية ٢٣ دولة، منها ١١ دولة نامية .

(ب) ترتكز الجات على المبادئ الرئيسية التالية :

★ مبدأ الدولة الاكثر رعاية : تعميم أية مزايا تتبادلها دول أعضاء على كافة الدول الأعضاء الأخرى تلقائيا (باستثناءات التكتلات الاقتصادية) .

★ مبدأ المعاملة الوطنية : عدم التمييز ضد المنتاجات الأجنبية المستوردة فى السوق المحلية ، بحيث تسرى عليها المعاملة الممنوحة للمنتاجات الوطنية .

★ قصر الحماية على التعرفات الجمركية : حظر اللجوء إلى الحماية من خلال القيود غير الجمركية (الكمية والادارية والنقدية ....الخ) ، إلا فى الحالات الاستثنائية المنصوص عليها فى الاتفاقية .

★ التحرير والتثبيت الجمركي : إجراء سلسلة مفاوضات تجارية متتابعة ، للتوصل إلى التزامات متبادلة بخفض أو تثبيت الرسوم الجمركية فى حدودمعينه ، وعدم التحلل منها إلا فى إطار مفاوضات جماعية لاحقة ، أو مفاوضات انتقائية مع الدول ذات المصلحة فيها مع ضرورة تعويضها عنها .

★ المرونة تجاه الدول النامية : منح معاملة خاصة للدول النامية ، تقوم على أسس تفضيلية ، وعدم المعاملة بالمثل مع الدول المتقدمة ، بالاستثناء من مبدأ الدول الأكثر رعاية ، والمرونة فى تنفيذ الالتزامات من حيث الكم والكيف والفترات الانتقالية .

(ج) أسفرت الجات عن نتائج ملموسة على التجارة الدولية،خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٩٣ : حيث كان لها دور واضح فى نمو التجارة العالمية خلال تلك الفترة (حوالى ٤٥ عاما) بنحو (٥٥) ضعفا ، كان نصيب التجارة الخارجية للدول المتقدمة منها حوالى (٦٥٪) مرة، والدول النامية (٣٥) ٪، وتحقيق درجة من الاستقرار فى العلاقات التجارية الدولية ، وكبح جماح الاتجاهات الحمائية في السياسات التجارية .

وعقدت(الجات) خلال تلك الفترة(٨) جولات للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، بدءاً بالجولة التأسيسية فى جنيف ثم جولات : توركى ، أنسى ، جنيف ، ديللون ، كنيدى ، طوكيو ، أورجواى ، ترتب عليها دعم وتوسيع التزامات التحرير الجمركى وغير الجمركى ، وتطويرقواعد السلوك فى العلاقات التجارية بين الدول ، وتحسين فرص النفاذ إلى الأسواق .

٢ - الجات ١٩٩٤ / نتائج جولة أورجواى (١٩٨٦ - ١٩٩٣):

(أ) تعتبر جولة أورجواى للمفاوضات التجارية ، هى أهم جولات (الجات) منذ تأسيسها .وقد بدأت فى سبتمبر ١٩٨٦ و اختتمت فى ديسمبر ١٩٩٣ ، ووقعت اتفاقياتها فى ١٥ إبريل ١٩٩٤ فى مراكش ، وبدأ سريانها فى أول يناير١٩٩٥ . **ويعود ذلك إلي الأسباب التالية :**

* عدد الدول المشاركة فيها (١٢٥) دولة منها (١١٧) عضو فى الجات، ومنهم (٨٧) دولة نامية .

* طول الفترة التي استغرقتها بسبب صعوباتها وتشعب موضوعاتها (٧ سنوات) .

* عدد الاتفاقيات التي اشتملت عليها (٢٨اتفاق) والمذكرات الوزارية (٢٩مذكرة) .

* حجم الجداول السلعية للالتزامات الجمركية (٢٧ألف صفحه) تزن ١٨٧كجم

* طول الفترة الانتقالية لتنفيذ التزامات الدول النامية (٥ - ١٠سنوات) .

* شمول المفاوضات،إضافة إلي السلع كمجال تقليدى،للخدمات والملكية الفكرية والاستثمار المرتبط بالتجارة .

(ب) خلاصة قواعد جولة أورجواى وتحديث الجات :

★ في مجال السلع الصناعية : خفض التعرفات الجمركية فى الدول المتقدمة بنسبة الثلث عن مستواها المتوسط عام ١٩٨٦، وإعفاء أكثر من ٤٠٪ من الواردات من الرسوم الجمركية . وإدخال المنسوجات والملابس فى قواعد الجات ، بإلغاء نظام الحصص السابق بشأنها تدريجيا حتي عام ٢٠٠٥ ، وخفض الرسوم المفروضه عليها فى الدول النامية ، مع أحكام خاصة بحماية الأسواق المحلية فى حالة تزايد الواردات بشكل يضر بالصناعية المحلية أو يهددها بالضرر . أما التزامات الدول النامية فتتركز معظمها فى ربط الرسوم الجمركية عند مستويات معينه لاتتعداها (الحالية أو أعلي منها) أو خفض الرسوم فى حدود أضيق مما هو مطبق على الدول المتقدمة .

★ في مجال السلع الزراعية : تحويل القيود الكمية (الحصص) المفروضه عليها إلى رسوم جمركية ، وخفضها تدريجيا بنسبة ٢٦ ٪ خلال ٦ سنوات فى الدول المتقدمة و٢٤٪خلال ١٠ سنوات فى الدول النامية ، بحد أدنى ١٦ ٪ لكل خط جمركي للدول المتقدمة ، وحد أدنى ١٠٪ للدول النامية ، على المستوى المتوسط للرسوم في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ . ورفع الدعم الداخلى تدريجياً عنها ، وتتمتع الدول النامية ببعض الاستثناءات ، بالسماح بدعم الاستثمار والمدخلات الزراعية ودعم تنويع الإنتاج والبيئة والبحوث . والخفض المتدرج للدعم الخارجى والدعم على الصادرات ، بنسبة ٢٦ ٪ للدول المتقدمة خلال ٦سنوات ، وبنسبة ٢٤٪ للدول النامية خلال ١٠ سنوات .

وبالنسبة لحجم الصادرات المدعمة ، تخفض بنسبة ٢١٪ للدول المتقدمة ، ١٤٪ للدول النامية خلال الفترتين ٦ سنوات و ١٠ سنوات على التوالى .

ونظرالتأثر الدول النامية المستوردة للغذاء ، فقد تم وضع برنامج للمساعدات الغذائية ، يشتمل على تقديم منح وتمويل ميسر للزراعة ، ومساعدات من الصندوق والبنك الدوليين، لتمويل واردات الغذاء لفترة محددة ، لتعويضها عن الارتفاع فى أسعارالسلع الغذائية بعد رفع الدعم عنها .

★ إجراءات الاستثمار المتصله بالتجارة : حظر اتخاذ إجراءت تتعارض مع توحيد معاملة الوادرات والسلع المحلية النظيرة ، وعدم فرض قيود كمية على الواردات ، وحظر اشتراط استخدام المستثمر الأجنبى لنسبة معينه من المكوّن المحلى في المنتج النهائى ، أو اشتراط بيع نسبة معينه من إنتاجه فى السوق المحلى ، أو فرض أى صيغه توازن بين الصادرات والواردات ، أو ربط النقد الأجنبى المتاح للاستيراد بالنقد العائد من التصدير.

★ حقوق الملكية الفكرية : وضع اتفاقية شاملة لبراءات الاختراع ، وحقوق الطبع ، وحقوق الأداء العلنى ، والعلامات التجارية والجغرافية ، والتصميمات الصناعية ، وتصميمات وقائق السليكون الخاصة بالحاسبات الآلية ، والأسرار التجارية . وتضمنت الاتفاقية وضع معايير دولية للحماية ومتطلبات للتنفيذ الفعال ، والاحتفاظ بحق الدولة في حماية الصحة العامة ، وتطبيق نظام الترخيص الإجبارى فى حالة تعسف صاحب الحق فى استخدامه أو ممارسته له بإجراءات غير تنافسية فى مجال الدواء، وعدم التمييز بين الوطنى والأجنبى في حماية هذه الحقوق داخل الدولة ، ووضع ضمانات تكفل الحماية . وقد تحددت الفترة الانتقالية للالتزام بأحكام هذه الإتفاقية بسنة واحدة للدول المتقدمة ، ٥ - ٧ سنوات للدول النامية ، حسب نوع الحق .

★ تجارة الخدمات : تناولتها اتفاقية خاصة تشمل : خدمات الكمبيوتر ، التشييد ، الخدمات المهنية والفنيه، الخدمات المالية ، التأمين ، الاتصالات ، خدمات النقل الجوى والبحرى ، انتقال الأيدي العاملة ، التشييد والاستشارات الهندسية ، الاستثمار ، السياحة ، البيئة . (وبعض هذه القطاعات سيستكمل فى مفاوضات لاحقة) . ويتضمن الاتفاق نوعين من

الالتزامات هما : (الالتزامات العامة) وهى شرط الدولة الأكثر رعاية ، الشفافية ، التحرير التدريجى . (الالتزامات الخاصة أو المحددة) وهي عبارة عن جداول التزامات لكل دولة ، تحدد شروط دخول موردّى الخدمات الأجانب إلي السوق الوطنى ، وضوابط المعاملة الوطنية، حيث يسمح بالتفرقة في المعاملة بين الموردّين الوطنين والأجانب بشروط واردة فى جداول الالتزامات ، تكفل عدم تعارض التزامات كل دولة مع مصالحها التجارية والاقتصادية .

★ الدعم للصادرات والتعو يض : تناولتها اتفاقية خاصة ، تستهدف تقوية نظام فرض الرسوم التعويضية على الصادرات التى تدعمها الدولة ، وكيفية إثبات الضرر الواقع علي الصناعة المحلية في الدولة المستوردة نتيجة للدعم . وتفرّق الاتفاقية بين ثلاثة أنواع من الدعم هى: (الدعم المحظور) ويحق معه للدولة فرض رسوم تعويضية ، و(الدعم الذى يتجاوز ٥ ٪ من قيمة السلعة) وتتم توسيته بين الدولتين المعنيتين ، (الدعم الذى يقل عن ٥ ٪ من قيمة السلعة) ولايستدعى اتخاذ أى إجراء بشأنه ، وكذلك الذي يمنح كمساعدات للأبحاث والتطوير للأنشطة أو المناطق .

★ مكافحة الإغراق : تناولته اتفاقية خاصة تضمنت طريقة تحديد المنتج الذي يؤدى إلي إغراق الأسواق ، ومعايير تحديد العلاقة النسبية بين الواردات المغرقة والصناعةالمحلية ، من أجل تقييم الأضرار الواقعة عليهامن الإغراق ، وإجراءات مكافحته بالرسوم المضادة للإغراق، وأسلوب تنفيذها ، لمواجهة الواردات التى تكون أسعارها أقل من قيمتها العادية فى بلد المنشأ ، وتؤدى إلي تشويه نظام المنافسة الحرة في التجارة الدولية . وقررت الاتفاقية النص علي إزالة هذه الإجراءات خلال خمس سنوات من تطبيقها ، مادام أنه قد تم وضع قواعد للتأكد من عدم اللجوء إلى الإغراق والحّد منه ، وكيفية التعامل مع الدولة المخالفة في النظام الجديد ، وضمان عدم استخدام النظام كأساليب حمائية للصناعة المحلية.

★ الإجراءات الوقائية : تناولتها اتفاقية خاصة حول اتخاذ هذه الإجراءات لحماية صناعة محلية معينه ، من الزيادة غير المتوقعة في الواردات من أية سلعة . قد تسبب ضرراً كبيراً لهذه الصناعة . وينبغى أن تكون إجراءات الوقاية فى شكل تحديد حصة للسلعة المستوردة ، أو فرض رسوم إضافية عليها ، أو سحب الدولة المستوردة لأية تنازلات جمركية (التزامات)قائمة تجاه السلعة المستوردة الضارة بالصناعة المحلية . ويتعين ألا تتجاوز

إجراءات الوقاية ٤ سنوات، ويجوز مدهاإلى ٨ سنوات عند ثبوت استمرار الضرر ، على أن يتم التخلى عن هذه الإجراءات تدريجيا خلال الفترة المحددة .

★ إزالة العوائق الفنية للتجارة : تناولتها اتفاقية خاصة ، تهدف إلى تجّنب أن تمثل الإجراءات الفنية أو المعاييرأو اختبارات الجودة ، عائقاً أمام التجارة الدولية ، وذلك بوضع معايير دولية .

★ تقدير الرسوم الجمركية : تناولته اتفاقية خاصة ، تقرر حق الدولة المستوردة في طلب معلومات حول القيمة المعلنة للسلعة المستوردة ، وقيمتها في السوق المحلية .

★ إجراءات الفحص قبل الشحن : تناولتها اتفاقية خاصة ، تكفل أن يتم الشحن بمعرفة متخصصين يقومون بعملية الفحص التى تشمل القيمة والسعر والكمية ونوعية السلعة . والسماح بقيام الحكومات بذلك فى الدول النامية .

★ قواعد المنشأ : قررتها إتفاقية خاصة ، فى صورة برنامج لتحقيق تناسق فيها وجعلها موضوعية ومفهومة ، وللتأكد من عدم استخدام تلك القواعد كمعوقات للتجارة . ويطبق هذا البرنامج خلال ٣ سنوات . .

★ إجراءات تراخيص الإستيراد : قررتها اتفاقية خاصة ، تهدف الى نشر المعلومات حولها لزيادة الشفافية ، بما يسهل التعامل ويوسع من نطاقة وحجمه ، من خلال تحديد مسبق لنظام الترخيص والإخطار به ونشره .

★ تسوية المنازعات : خصصت لها اتفاقية هامة ، لمنح (المنظمة العالمية للتجارة) سلطة إلزام للدول المخالفة للقواعد المتفق عليها ، لتحقيق أغراض التجارة الدولية و إطلاق المنافسة ، ولتلافى التجارب والقواعد السابقة فى تسوية المنازعات ، والتى كانت تفتقر لقوة الردع والإلزام ، مما أعاق التنفيذ ، وعدم وصول كثير من الدول - وبالأخص النامية منها - إلي حقوقها الضائعة فى مواجهة الدول الأخرى ، ولاسيما المتقدمة منها . وتتميز القواعد الجديدة بالحسم والسرعة للبت في الخلافات . **وتتمثل أهم ملامحها فيما يلي :** (أولا) التسوية بين الدول المتقدمة والنامية في الإجراءات والضوابط والالتزامات الخاصة

بتسوية النزاع . (ثانيا) حق الدولة الشاكيه فى طلب تشكيل مجموعه خبراء للحكم فى النزاع . (ثالثا) تمارس مجموعات الخبراء المحكمين اختصاصها وفقا لبرنامج محدد بمراحل وتوقيت زمنى واضح وغير قابل للإيقاف أو التأجيل أو التأخير أو التراجع عنه . (رابعا) يكون القرار الصادر فى النزاع واجب النفاذ فوراً حتى لو أستانفه الطرف الآخر ، دون تفرقة بين دولة متقدمة وأخرى نامية ، مع مراعاة أوضاع الدول النامية .

★ مراجعة السياسات التجارية : قررت اتفاقية إنشاء (منظمة التجارة العالمية) حقها فى مراجعة ومحاسبة كافة الدول الأعضاء ، فيما يتعلق بسياساتها التجارية ، عن طريق ترتيبات وآليات محددة ، بما يكفل عدم تعارض هذه السياسات مع السياسة العامة للمنظمة، والاتفاقيات التى تشرف على تنفيذها ، والإقلال من حجم المنازعات حولها عند التطبيق . وتتم مراجعة هذه السياسات كل ٢ أو ٤ سنوات بالنسبة لأكبر ٢٠ دولة تجارية ، حسب نصيبها فى التجارة العالمية ، وكل ٦ سنوات لباقى الدول .

★ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة : تقضى اتفاقية إنشاء المنظمة ، أن تحل محل السكرتارية التنفيذية السابقة لاتفاقية الجات ، وأن تكون هى الإطار التنفيذى والمؤسسى الذى يضم كافة اتفاقيات جولة أورجواى ، وكذلك اتفاقيات ، جولة طوكيو التى تضمنتها أورجواى . ويكون للمنظمة حق الإشراف على تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية ، ويتم في إطارها تسوية المنازاعات التجارية بين الدول الأعضاء ، ومراجعة سياساتها التجارية . وتكون المنظمة كياناً دولياً مستقلاً . ومن ثم فإنها تمثل الضلع الثالث للنظام الإقتصادى العالمى ، بجانب كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . وتضم المنظمة فى عضويتها كافة أعضاء الجات ، الذين يستوفون تقديم التزاماتهم وتعهداتهم الجمركية والتجارية السابقة ، مع وضع نظام جديد لإنضمام الأعضاء الجدد . ويقع على عاتق المنظمة تنفيذ الإتفاقيات ، ومراقبة الإلتزام بها ، والتدخل لضمان الإلزام بهذا التنفيذ .

٣ - الإنعكاسات الرئيسية لنتائج جولة اورجواى على الاقتصاد العالمى والتجارة الدولية :

(أ) الإنعكاسات الفنية والتنظيمية على نظام التجارة العالمى :

★ تحسين فرص النفاذ إلي الأسواق لكافة السلع بتخفيض متدرج للرسوم الجمركية وإلغاء الحواجز غير الجمركية علي التبادل التجارى ، وإخضاع المنتجات الزراعية للتحرير لأول مرة.

★ إعادة الإنضباط إلي البيئه التجارية الدولية ، بمنع تدابير السوق التجارية الموازية واتفاقيات التسويق النظامية وكبح نزعات الحماية .

★ زيادة كفاءة استخدام الموارد المحلية ، مع اتساع السوق وزيادة عرض السلع وتحقيق وفورات الحجم فى الإنتاج ، وتشجيع الاستثمار بتوفير المناخ الملائم .

★ تنظيم إجراءات المنافسة الحرة ،وجعلها أكثر عدالة وتكافؤا ، بضبط إجراءات مكافحة الإغراق والرسوم التعريضية للدعم ، ومنع إساءة استخدامها .

★ تحرير تجارة الخدمات الدولية ، مع مراعاة ظروف مختلف الدول بشأنها ، مما سوف ينعكس إيجابياً على العلاقات الاقتصادية الدولية .

★ وضع ضوابط واضحة لحماية حقوق الملكية الفكرية ، وإدماجها فى المبادلات الدولية.

(ب) الانعكاسات الكمية علي حركة التجارة الدولية (حتى عام ٢٠٠٢) :

★ زيادة التجارة العالمية بمقدار ٧٤٥ مليار دولار فوق حجمها عام ١٩٩٢ ، أى بنسبة تفوق١٢ ٪ .

★ ارتفاع الدخل العالمى الحقيقى بين ٢١٢ - ٢٧٤ مليار دولار ، أى بنسبة ١٪ من إجمالى الناتج المحلى العالمى عام ١٩٩٢ .

★ تحقيق مكاسب للدول الصناعية ، تقدر بالنسبة للإتحاد الأوروبى بمقدار٦١ - ٩٨ مليار دولار ، ولليابان ٢٧ - ٤٢ مليار ، وللولايات المتحدة ٢٨ - ٦٨ مليار ، وللدول النامية ٧٨ مليار .

(حـ) مقاييس توزيع الإستفادة من نتائج الجات بين الدول : يتوقف تقييم انعكاسات الجات علي الاقتصادات الوطنية - إيجاباً أو سلباً - على مدى قدرة كل دولة على رفع كفاءة قطاعاتها الإنتاجية وقدراتها التنافسية فى أسواقها المحلية وفى الأسواق العالمية ، استنادا إلي المزايا النسبية التى تتمتع بها ، وتطوير سياساتها التجارية لتتلاءم مع الأوضاع الجديدة ، ومدى تطور اقتصاداتها وهياكلها الإنتاجية ، وإمكانات تكيفها ، وسرعة تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادى .

★ ——— ★

(ثانيـــا)

استعراض التزامات مصر فى الجات

وفقا للقطاعات الرئيسية لمفاوضات جولة أورجواى

١ - الملامح الرئيسية لمشاركة مصر فى جولة (الجات / أورجواى) :

(أ) انضمت مصر إلى الجات عام ١٩٦٣ (كعضو مؤقت) ثم منذ عام ١٩٧٠ (كعضو كامل) ، وظلت دائماً تقوم بدور نشط فيها. وبهذه الصفة كان لابد لها أن تشارك فى جولة أورجواى منذ بدايتها فى سبتمبر ١٩٨٦ ، لحماية مصالحها الوطنية ، والمشاركة مع الدول النامية في حماية المصالح المشتركة لها جميعاً ، وباعتبار أن الغالبية الساحقة من الدول أعضاء الجات شاركت في هذه الجولة .

(ب)تضم الجات تضم دولاً تتعامل فى ٩٠٪ من التجارة العالمية ، وتسعى كل دول العالم غير الأعضاء فيها للانضام إليها الآن ، بمختلف مستويات نموها وأوضاعها الاقتصادية ، بما فيها الصين وروسيا وعدد من الدول العربية التى ظلت طويلا خارجها . وتعتبر جولة أورجواى جزءاً لايتجزء منها ، ويعاد بها تشكيل النظام التجارى العالمى ، ولا يمكن لمصر أو لأى دولة أن تقف خارج هذا النظام .

(جـ) أنه لامجال للاختيار في قرارات جولة أورجواى ، فإما أن يتم قبولها ككل أو رفضها ككل. وبالطبع فإن الرفض أمر نظرى ، والأحرى هو المشاركة ، والعمل علي تحقيق أقصى استفادة ممكنه منها ، وتقليل آثارها السلبية لأدنى درجة ممكنه . وفضلاً عن ذلك فإن الافتراض النظرى بالبقاء خارج الجات ، يعنى التعرض لسلبياتها وأضرارها ، دون الاستفادة من إيجابياتها وفوائداها ، بل وستكون معاناة الدولة المنعزلة أكبر .

(د) أن كثيراً من التزامات مصر في جولة أورجواى ، تنسجم مع الإجراءات التى يتطلبها برنامج التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى التى تطبقها مصر ، وبذلك فإن غالبية هذه الالتزامات يتم بالفعل الأخذ بها فى مصر ،خارج نطاق الجات .

(هـ) أنه إذا كانت أهم أهداف ونتائج أورجواى هى إيجاد ظروف أفضل للنفاذ إلى الأسواق

العالمية ، نظراً لما يوجد من ارتباط وثيق بين ارتفاع معدلات التنمية ، وزيادة القدرة التصديرية ، وارتفاع النصيب النسبى للدولة من التجارة العالمية ، فإن مشاركة مصر في هذه الجولة من شأنه أن يساعدها في إنجاح جهودها الموجهه نحو إعطاء دفعة قوية لصادراتها .

(و) تمنح اتفاقيات أورجواى حماية أفضل للدول النامية (ومن بينها مصر) ، في مواجهة الضغوط والإجراءات التعسفية الانفرادية للدول المتقدمة . ويكفل نظام تسوية المنازعات الجديد للدول النامية ،مهما كانت صغيرة ، اقتضاء حقوقها من الدول الكبرى ، وإجبارها على الانصياع لقراراته .

(ز) هناك معاملة خاصة تتسم بالمرونه والأفضلية للدول النامية (ومن بينها مصر) فى كافة اتفاقيات أورجواى . **وتتركز أهمها فيما يلى :**

★ فترات زمنية أطول لتنفيذ التزاماتها (فى مجال الملكية الفكرية والاستثمار) .

★ التزامات بالتخفيضات الجمركية أقل من الدول المتقدمة (فى مجال تجارة السلع الصناعية) .

★ مزيج من نسب تخفيض جمركى أقل وفترات زمنية أطول (فى مجال تجارة السلع الصناعية) .

★ مزيج من نسب تخفيض جمركى أقل وفترات زمنية أطول (دعم إنتاج وتجارة السلع الزراعية) .

★ التزامات أقل من الدول الأجنبية للتحرير أمام المنافسة الأجنبية بما يناسب احتياجاتها المالية والتجارية والتنموية (فى مجال قطاعات الخدمات والملكية الفكرية) .

★ معاملة خاصة ومزايا (فى مجال المواد الغذائية) هى : الحصول على مساعدات غذائية دولية مؤقته بكميات كافية فى صورة منح ، مساعدات فنيه ، قروض ميسرة لزيادة وتطوير

دولية مؤقته بكميات كافية فى صورة منح ، مساعدات فنيه ، قروض ميسرة لزيادة وتطوير الإنتاج الزراعى لتعويض زيادة أسعار السلع الغذائية بسب التزام الدول المتقدمة المصدرة بإلغاء الدعم الممنوح لإنتاج وتصدير هذه السلع .

٢ - **النتائج الأساسية العامة لجولة (الجات / أورجواى) بالنسبة للاقتصاد المصرى وقطاعاته :**

(أ) الأسس والمقومات العامة لالتزامات مصر فى الجولة :

★ فى مجال التخفيضات الجمركية على الواردات من السلع الصناعية والحماية للإنتاج المحلى الصناعى :

توفير المستوى الملائم لحماية الصناعة الوطنية وحفزها على المنافسة ، ومراعاة أهمية الحصيلة الجمركية كمصدر إيرادات هام للدولة ، والانسجام مع التزامات مصر فى إطار برنامج الإصلاح الإقتصادى ، وتوفير مرونة وحرية أكبر فيما يتعلق بالحدين الأدنى والأقصى للتعرفة الجمركية ، وإطالة فترات خفض الرسوم الجمركية بما يتجاوز لبرنامج الإصلاح الإقتصادى .

ولم تلتزم مصر بتخفيضات جمركية فى معظم السلع الصناعية ، وإنما تتمثل معظم التزامات مصر فى (الربط الجمركى) للمستويات الحالية أو أعلى منها للتعرفة . وطبقا لذلك، تلتزم مصر بتثبيت الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية جميعاً بتعرفة جمركية تتراوح بين ٥٠٪ - ١٠٠٪ اعتبارا من ٢٠٠٠/١/١ . ويلاحظ أن هذه الفئات أعلى من تلك المطبقة فى مصر حالياً. ويجوز لمصر زيادتها بنسبة ٢٠ ٪ إذا تطلب ذلك إصلاح هيكل التعرفة الجمركية . وتستفيد مصر - كدولة نامية - من السماح باتخاذ إجراءات وقائية لحماية صناعات محلية معينه، من أية زيادات مفاجئه فى الواردات المنافسة لها ، والتى قد تهدد أو تشكل خطراً أو ضرراً جسيما لهذه الصناعات . وأجاز الاتفاق لمصر -كدولة نامية - استمرار هذه الحماية لفترة ٤ - ٨ سنوات .

★ فى مجال الصادرات الصناعية والحماية ضد الإجراءات الوقائية الخارجية :

مقابل ذلك سوف تستفيد مصر من التخفيضات الجمركية التى تلتزم بها الدول الأخرى،

الصناعية أو النامية ، مما يتيح فرصة أكبر للوصول الى أسواق تلك الدول ، خاصة للمنتجات التى تتوافر لها فيها ميزة نسبية .

كما تستفيد مصر من إعفاء صادرات منتجاتها الصناعية من الإجراءات الوقائية (الحمائية) ضدها ، متى كانت لا تتجاوز ٣٪ من واردات الدولة المستوردة التى تتخذ تلك الإجراءات. وبالإضافة الى ذلك فإنه لا يجوز للدولة المستوردة لمنتجات صناعية مصرية، اتخاذ أية إجراءات تعويضية (مثل الرسوم الإضافية) ، فى مواجهة الصادرات المصرية، طالما أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى لا يتجاوز ١٠٠٠ دولار سنوياً (وهو ما ينطبق على حالة مصر). ويضاف الى ذلك أن من حق الدول النامية - ومنها مصر- الحق فى طلب مراجعة التعرفات الجمركية للدول الأخرى، إذا كانت مبالغاً فيها نتيجة لإجراءات حمائية دون مبررات تقتضيها.

★ فى مجال المنسوجات والملابس:

تتضمن التزامات وحقوق مصر تثبيت الرسوم الجمركية علي بعض بنود المنسوجات والملابس، وتخفيضها تدريجياً على أربع مراحل تستغرق ١٠ سنوات (أى حتى عام ٢٠٠٥) وزيادة حصص التصدير المصرية بنسبة ١٥٠٪ خلال الفترة الإنتقالية. ويحقق هذا الاتفاق مطالب الصناعة المصرية، باعتباره كافياً لرفع قدرتها على المنافسة العالمية. وقد حصلت مصر على معاملة أكثر أفضلية من بعض الدول النامية الأخرى، وذلك باعتبارها دولة صغيرة الحجم فى التصدير، وبالتالى فإن الحصص الخاصة بها ستزيد بمعدل أعلى من الزيادة فى حصص تلك الدول. واحتفظت مصر بحقها فى الإبقاء على القيود الكمية لفترة الانتقال.

وبجانب ذلك تستفيد مصر من خفض الرسوم الجمركية على واردات الدول المتقدمة منها من المنتجات النسيجية، بنسب تتراوح بين ٣٠٪ - ٤٠٪، وإلغاء الحصص والقيود الكمية على صادراتها الى تلك الدول، مع الاحتفاظ بالحق فى حظر استيراد الأقمشة حتى عام ١٩٩٨، والملابس الجاهزة حتى عام ٢٠٠٢، مما يتيح لها فترة انتقالية لتطوير صناعاتها النسيجية، لدعم كفاءتها التنافسية فى السوق العالمية.

★ في مجال مكافحة الإغراق والدعم :

تستفيد مصر من الاتفاقية الخاصة بهذا المجال، مثل باقى الدول الأعضاء ، لاتخاذ إجراءات ضد الإغراق والدعم (السابق الإشارة إليها) ، والتى يمكن أن تهدد الصناعة المحلية. وتستفيد مصر من المعونة الفنية للجات فى مجال وضع تشريع وطنى ونظام لمكافحة الإغراق والدعم ، بما يكفل لها حماية صناعتها الوطنية من المنافسة غير العادلة. وسوف تتوقف آثار الإغراق والدعم فى مصر، على قدرتها على اكتشافه وتحديده والتعامل معه .

★ في مجال المنتجات الزراعية :

تتلخص التزامات مصر فى تثبيت فئات التعرفة الجمركية على بعض الواردات من السلع الزراعية، وفقا لأهمية كل منها ، ومراعاة لاعتبارات الحماية للإنتاج المحلى، على أن يتم الوصول الى مستويات التثبيت على مراحل خلال ٥ سنوات تنتهى فى ٢٠٠٠/١/١. وهذه المستويات المثبتة أعلى من الفئات المطبقة حالياً، مما يوفر مرونة يمكن استخدامها ، برفع التعريفة الجمركية الحالية علي هذه السلع، إذا إقتضى الأمر ذلك ، والخفض المتدرج للدعم على الصادرات خلال ١٠ سنوات. ومقابل ذلك سوف تستفيد صادرات مصر الزراعية من التخفيضات الجمركية على السلع الزراعية فى الدول المستوردة بنسبة ٣٦٪ (فى الدول المتقدمة) ، ٢٤٪ (فى الدول النامية) ، ومن تحويل القيود غير الجمركية الى تعرفات جمركية، وإلغاء القيود غير الجمركية والحصص فى الدول المستوردة، وتتمع بالإستثناءات الممنوحة للدول النامية، والتى أجازت لها دعم الاستثمارات فى الزراعة، ودعم المدخلات الزراعية، ودعم تنويع الإنتاج، ودعم مجالات البيئة والبحوث وغيرها ، والاستفادة من المساعدات الغذائية كتعويض لرفع الأسعار نتيجة لإلغاء الدعم على وارداتها من الدول المتقدمة (منح غذائية ، معونة فنيه ، تمويل ميسر من الصندوق والبنك الدوليين لتمويل واردات الغذاء).

★ في مجال الخدمات :

قدمت مصر فى المفاوضات - مثل باقي الدول - جدولاً بقطاعات الخدمات التى ستقوم بتحريرها ، وحدود ومراحل هذا التحرير، لفتح أسواقها أمام موردّى الخدمات الأجنبية، بحيث

لا يؤدى تحريرها وفتحها الى أية آثار سلبية علي القطاعات المحلية، ولضمان أن يؤدى ذلك إلى تحقيق فوائد للاقتصاد القومى. وإقتصرت أنظمة هذا الجدول على القطاعات التى تحتاج الى الخبرة والتكنولوجيا الأجنبية، أو القطاعات القادرة علي المنافسة .

وتتحدد التزامات مصر فى هذا الجدول على الوجه التالى :

- الخدمات المالية - (البنوك) : السماح بإنشاء بنوك مشتركة والتزام الشريك الأجنبى بتدريب العاملين فى البنك، والسماح بإنشاء فروع للبنوك الأجنبية وفقا للشروط التى تحددها الدولة إضافة لإحتياجات السوق المصرية، والسماح بإنشاء مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية بشرط عدم الجمع بين فرع بنك أجنبى ومكتب تمثيل لنفس البنك.

- الخدمات المالية - (التأمين وإعادة التأمين) : السماح بإنشاء شركات تأمين،سواء كانت مشتركة أو فروع لشركات أجنبية ، بعد ٥ سنوات من بدء تنفيذ الاتفاق، والسماح لشركات إعادة التأمين بممارسة نشاطها فور تنفيذ الاتفاق مع ضمان نسب إعادة التأمين التى يتم إسنادها الى كل من الشركة المصرية لإعادة التأمين والشركة الأفريقية لإعادة اللتأمين، والسماح بممارسة أنشطة الخدمات المعاونة للتأمين (الخدمات الإكتوارية - الإستشارات).

- الخدمات المالية - (خدمات سوق المال) : السماح بممارسة العديد من الأنشطة الواردة فى قانون سوق المال الجديد مثل : الاكتتاب، السمسرة، تجارة الأوراق المالية، التسوية والتخليص، التسويق، محفظة الأوراق المالية، صناديق الاستثمار .

- الخدمات السياحية : السماح بإنشاء الفنادق والمطاعم (بعد الحصول على ترخيص وفقاً لاحتياجات السوق المصرية)، والوكالات السياحية (يتوقف حجم عملياتها على احتياج السوق)، والخدمات السياحية الأخرى (مثل إدارة السياحة)، وخدمات النقل السياحى (البري والنهرى)، ومعاهد التدريب السياحية، والمؤتمرات السياحية .

- خدمات النقل البحرى : السماح بإنشاء شركات مشتركة لنقل البضائع والركاب لا يقل رأس المال المصرى فيها عن ٥١٪ ويمثل العاملون المصريون فيها ما لا يقل عن ٩٥٪

من إجمالى أفراد الطاقم، وإنشاء شركات مشتركة لمشروعات تطهير الموانئ لا يزيد فيها رأس المال الأجنبى عن ٧٥٪ والأفراد الأجانب عن ٧٥٪ .

- خدمات الإنشاءات والاستشارات الهندسية : السماح بإنشاء شركات مشتركة لا يقل رأس المال المصرى فيها عن ٥١٪ فى مجال المشروعات الكبرى (الكبارى والأنفاق والجسور وخطوط الأنابيب .... الخ) .

★ فى مجال الملكية الفكرية :

هناك التزامات على كافة الدول المشاركة - ومن بينها مصر - تتجاوز تلك التى تشتمل عليها التشريعات الوطنية، أو الاتفاقيات القائمة حالياً (اتفاقيات برن وباريس وواشنطن)، والتى أدمجت التزاماتها فى الاتفاقية الجديدة للملكية الفكرية، مع إضافة الضمانات المؤدية الى تحقيق حماية فعالة لهذه الحقوق، وضمان مبدأ المعاملة الوطنية ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية .

ومقابل ذلك تتمتع مصر، كعضو فى الاتفاقية وكدولة نامية، بالحقوق والمزايا والمرونات التالية :

- عدم الالتزام بتطبيق الاتفاقية قبل مرور ٥ سنوات من بدء سريانها بالنسبة لحق المؤلف، حتى يتاح لها مواءمة الظروف طبقاً لمقتضياتها (عدا شرطى المعاملة الوطنية والدول الأكثر رعاية) .

- إتاحة فترة انتقال لها مدتها ١٠ سنوات، كمرحلة تمهيدية ، قبل التزامها بتوفير حماية لبراءات الاختراع على أساس المنتج، فيما يتعلق بالاختراعات الخاصة بالأغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلانية .

- سيكون من حق مصر، طبقاً للاتفاقية، فرض نظام لضبط أسعار الدواء، فى إطار حقها فى حماية الصحة العامة .

- لا تحول الاتفاقية دون استيراد مصر للدواء، حتى بالرغم من عدم الحصول على موافقة

صاحب البراءة، إذا تم الاستيراد من دولة أخرى نتيجة لترخيص من صاحبه .

- تستفيد مصر من نص الاتفاقية على استمرار المزايا التى تضمنها ملحق إتفاقية (برن) الخاصة بحماية الأعمال الأدبية والفنية، فيما يتعلق بالأحكام الخاصة المقررة للدولة الناميـــة .

- سيكون من حق مصر، طبقا للاتفاقية كدولة نامية، تطبيق نظام الترخيص الإجبارى، إذا ما تعسّف صاحب البراءة فى استخدام الحقوق المخولة له أو مارس اجراءات غير تنافسية .

★ ——————— ★

(ثـالثـا)

تقييـــــــم إيجابيات وسلبيات الجات / أروجواى
وانعكاساتهـــا الداخليـــة والخارجيـــة
على قطاعات الاقتصاد المصرى الإنتاجية والخدمية والسوق المحلى

---

١ - أسس ومعايير التقييم :

(أ) لا يقتصر التقييم على الإنتاج المحلى والسوق الداخلية على أساس منفرد ، حيث أنهما غير منعزلين عن القطاع الخارجى بأى حال، سواء من حيث السياسات أو الالتزامات أو التأثير المتبادل والتفاعـــل .

(ب) لا يقتصر التقييم على الإنتاج السلعى، ولكنه يشمل أيضا الإنتاج الخدمى والملكية الفكريـــة .

(جـ) لا ينحصر التقييم فى الإنتاج البديل للإستيراد ، ولكنه يشمل أيضا الإنتاج الموجه للتصدير (النفاذ الى الأسواق) .

(د) لا ينحصر التقييم فى كفاءة الإنتاج الوطنى فى السوق المحلية، بل يغطى أيضاً موقف المنتجات الأجنبية النظيرة فى السوق المحلية، سواء من حيث المنافسة العادلة، أو غير العادلة (الإغراق والدعم) ، أو الضارة التى تتطلب إتخاذ إجراءات حمائية مؤقته لصالح الإنتاج المحلى أو ميزان المدفوعات .

(هـ) لا ينحصر التقييم فى موقف الإنتاج والسوق، ولكنه يشمل أيضا السياسات التى تطبق عليهما وتؤثر فيهما .

٢ - التقييم فى مجال سياسات الإنتاج :

تساعد الجات والتزامات مصر فى إطارها ، السياسات الاقتصادية والتطور الاقتصادى فى

مصر فى الإتجاهات التالية :

(أ) إيجاد اقتصاد وطنى قوى يرتكز على آليات السوق ومنفتح عالمياً ويتميز بالكفاءة، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وعناصر الإنتاج، ويحقق معدلات نمو إيجابية .

(ب) دعم برنامج الإصلاح الاقتصادى وسياسات التصحيح الهيكلى، التى قطعت مصر فيها شوطاً فى مجال السياسة التجارية، يوازى ويتجاوز أحياناً التزاماتها فى نطاق الجات .

(جـ) تعرض الإنتاج الوطنى للاحتكاك بالإنتاج الأجنبى فى الداخل، يساعد علي رفع قدراته التنافسية، مما يهيؤه للمنافسة فى الأسواق الخارجية، ومن ثم يدعم استراتيجية مصر لتنمية الصادرات، والإفادة من تدابير النفاذ إلى الأسواق المقررة فى الجات .

(د) التحرير المتدرج للواردات من المنتجات والخدمات فى مصر، خلال فترت انتقال محددة، يتيح الفرصة لتهيئة الأوضاع والسياسات والقطاعات للاستعداد للمنافسة الخارجية، والتعامل معها .

(هـ) توافر الإمكانية لاستخدام الإجراءات الوقائية المختلفة لحماية القطاعات الإنتاجية المحلية بصفة مؤقتة، طالما قامت المبررات اللازمة لذلك، سواء لحماية صناعة ناشئة أو لمقاومة الإغراق والدعم الخارجى، أو لأغراض ميزان المدفوعات .

(و) توافر قواعد وآليات لتسوية المنازعات التجارية، ومراجعة السياسات التجارية، يتيح الإمكانية لمقاومة الإجراءات التعسفية والمنفردة لدول التجارية الكبرى، التى قد تؤثر سلباً على المنتجات المصرية فى الداخل أو فى أسواق التصدير، إذا تعارضت تلك الإجراءات مع الحقوق المتساوية للدول فى ظل أحكام الجات، مثل تقييد الإستيراد من مصر أو فرض تعرفات جمركية مبالغ فيها على الواردات منها ، أو سوء استخدام الرسوم المضادة للإغراق والرسوم التعويضية للدعم .

(ز) تؤدى قواعد الجات الى إلغاء المزايا التفضيلية الانتقائية التى تتمتع بها التجارة بين الدول الأعضاء، طبقاً لاتفاقيات ثنائية أو جماعية، ولكنها تسمح بقيام تكتلات اقتصادية فى صيغة مناطق للتجارة الحرة أو اتحادات جمركية، تستثنى من شرط الدولة

الأولى بالرعاية، مما يشجع مصر على التحرك النشط فى المناطق الحيوية لأسواقها التصديرية، وهي الدول النامية وبالأخص العربية والأفريقية، للتعجيل بإقامة تجمعات اقتصادية لتحرير التجارة فيما بينها، من أجل توسيع أسواق الصادرات المصرية .

٣ - التقييم فى مجال القطاعات الإنتاجية والخدمية :

(أ) قطاع المنتجات الصناعية :

* تحسين ظروف الإمكانات التكنولوجية والمادية والخبرات لصالح المنتج، سوف تمكّنه من الوصول الى إنتاج منافس وبأسعار معقولة، لاسيما مع تطبيق إجراءات الاستثمار المتعلق بالتجارة فى الجات، مدعوماً بنتائج الإصلاح الاقتصادى فى مصر . ومن شأن ذلك أن ينعكس ايجابيا على الإنتاج الصناعى بوجه عام ، فى ظل مناخ استثمارى ملائم، ودور متعاظم للقطاع الخاص .

* سيؤدى اتساع السوق وزيادة إمكانات التصدير، الى توسيع وتطوير المشروعات الصناعية واندماجها، والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، ومن ثم خفض التكلفة والأسعار .

* تحسين فرص النفاذ الى الأسواق الخارجية لصادرات مصر من المنتجات الصناعية، عن طريق خفض الرسوم الجمركية عليها، وتخفيف وإلغاء القيود الكمية عليها فى الأسواق الخارجية. أما استيراد هذه المنتجات فى مصر فإنه تحكمه فترة انتقال يتم خلالها تثبيت أو خفض الرسوم الجمركية عند مستويات معقولة (بين ٥٠٪ - ١٠٠٪) بدءا من ٢٠٠٠/١/١ مع امكانية زيادتها بنسبة ٢٠٪ عند الضرورة خلال هذه الفترة .

* افادة مصر من الترتيبات التى تحكم تجارة المنتجات النسيجية . فبالنسبة لصادراتها منها سوف تستفيد من خفض الرسوم وإلغاء القيود فى أسواق التصدير، وزيادة حصص مصر التصديرية إليها. وبالنسبة لوارداتها منها فإن التزام مصر بتثبيت الرسوم الجمركية على بعض الواردات، وتخفيضها تدريجيا على أربع مراحل تستغرق ١٠ سنوات، والتحرير المتدرج للواردات، يتيح لها امكانية وتنفيذ سياسات مناسبة للمواءمة مع الأوضاع الجديدة .

(ب) قطاع المنتجات الزراعية :

* إن التزام مصر بتثبيت الرسوم الجمركية على الواردات من هذه المنتجات، عند مستويات

أعلى من المطبقة حاليا، وعلى مراحل تنتهى فى ٢٠٠٠/١/١، يتيح لها فرصة مراعاة اعتبارات حماية هذه المنتجات إذا وجدت مقتضيات لذلك .

* تستفيد مصر من تحرير وخفض الرسوم على صادراتها منها، مما يحسن من فرص نفاذها إلي الأسواق الخارجية، والإفادة أيضا من ارتفاع أسعارها العالمية، بعد رفع الدعم عن إنتاجه فى الدول الأخرى وتصديرها منها . ويحقق ذلك أيضا زيادة مؤكدة فى حصيلة الصادرات .

* يلاحظ أن التزامات مصر فى الجات بالنسبة لهذا القطاع، لا تتجاوز ما هو وارد فى برنامج الإصلاح الاقتصادى، حيث لا تخضع وارداتها الزراعية لقيود غير جمركية أو حظر استيرادى، فيما عدا الدواجن المذبوحة والزيوت النباتية غير المجهزة للبيع بالتجزئة والكريمة . وقد تم تحويل هذه القيود إلى رسوم جمركية تحمى الانتاج المحلى منها لمدة ١٠ سنوات اعتبارا من ١٩٩٥/١/١ . أما خفض الرسوم على الخضر والفاكهة فإنه لا يؤثر سلبا على نظيره المحلى لانخفاض تكلفة إنتاجه وأسعاره، مما يجعل منافسته غير متوقعة . ولا يوجد فى مصر دعم للإنتاج الزراعى كقاعدة عامة، ولكن يظل لمصر - طبقا للجات - حق الاستفادة من تقديم دعم للانتاج فى عدة صور (مكافحة الآفات، الأبحاث، البنية الأساسية، التدريب ... الخ).

* هناك احتمال قوى لارتفاع أسعار المواد الغذائية التى تستوردها مصر، بسبب إلغاء الدعم الخارجى، خاصة بالنسبة للقمح والدقيق ومنتجات الألبان واللحوم والدواجن، الا أنه سيكون لها الحق فى الحصول على مساعدات دولية، فى صورة تمويل ميسر وعون فنى لزيادة الإنتاجية الزراعية وللبنية الأساسية للزراعة لمدة ٦ سنوات، فضلا عن مساعدات غذائية دولية فى صورة منح . والأهم فى ذلك أن هذه المنح والمساعدات ستكون غير مرتبطة بالاستيراد من الدول المانحة، وما يقترن بذلك من شروط .

* استفادة صادرات مصر الزراعية من ارتفاع الأسعار العالمية من هذه المنتجات، نتيجة الغاء الدعم، مما يزيد من حوافز جذب الاستثمارات الى الزراعة فى مصر .

* استفادة مصر من زيادة الأسعار العالمية للقطن، كمنتج زراعى هام ولها فيه مزايا تنافسية . وينطبق ذلك أيضا على صادرات الأرز المصرى . وكلاهما قابل للتطوير فى النوعيات،

ولتوسيع المساحة المنزرعة، ونمو حجم الصادرات. ويضاف الى ذلك التوسع فى زراعة القمح والحبوب الزيتية وغيرها من أجل الاستهلاك المحلى والتصدير .

(جـ) قطاع المنتجات الخدمية :

* اقتصرت التزامات مصر على جدول محدد للقطاعات، ومجالات وشروط للسماح للمورد الأجنبى بدخولها ، مما يحقق الحماية والفائدة للاقتصاد القومى، مع توفير الضوابط اللازمة للمنافسة والاحتكاك وتطوير الخدمات المصرية، وزيادة الفرص أمام المشاركة فيها للطرف المصرى فى التملك والإدارة والعمالة والتدريب .

* ستتاح فرص أوسع أمام صادرات الخدمات المصرية المتقدمة نسبيا ، للدخول للأسواق العالمية بعد تحريرها . ومن الأمثلة البارزة لذلك : فروع البنوك، خدمات المهنيين والإخصائيين، خدمات الانشاءات فى الدول العربية والافريقية .

* سيتاح لمصر الحصول على التكنولوجيا الجديدة المتقدمة، وتفتح أمامها قنوات الاتصال ومراكز المعلومات حول أنشطة وتجارة الخدمات، والاستفادة من تجارب الدول الاخرى فى هذا الصدد ، مما سيساعد في تطوير قطاعات الإنتاج والخدمات ورفع كفاءتها ، وجلب احتياجاتهامنها بسهولة أكبر وبتكلفة أقل .

(د) قطاع منتجات وحقوق الملكية الفكرية :

* حصول مصر على الحق فى تأجيل التزاماتها فى هذا المجال لمدة ٥ سنوات كدولة نامية، بالنسبة لحق المؤلف وما يرتبط به من حقوق، و١٠ سنوات بالنسبة لبعض براءات الاختراع يتيح لها الفرصة لتوفير أوضاع محلية تتواءم مع مصالحها .

* استفادة مصر فى هذا المجال فى كل الدول العربية ودول المهجر، بالنسبة لحماية وزيادة صادراتها من الأعمال الأدبية والمؤلفات والكتب، والأعمال الفنية المتمثلة فى الشرائط والأسطوانات وأفلام السينما والفيديو والتلفزيون وأشرطة الاذاعة .

* سيكون من حق مصر أن تفرض نظاما لضبط أسعار الدواء، وتطبق نظام الترخيص الإجبارى، إذا ما تعسّف صاحب البراءة فى استخدام الحقوق المخولة له أو مارس إجراءات غير تنافسية.

* توفر الجات شروطا وظروفا أكثر ملاءمة لمصر، لجذب الاستثمارات الأجنبية، ونقل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة لها فى مجال الملكية الفكرية .

* سوف يكون على الصناعة المصرية أن تواجه التحدى، فى ظل نظام تجارى عالمى جديد، يقوم على إنفتاح واندماج الأسواق . **وستكون أهم أدواتها فى ذلك هى :** عدم الاعتماد على الحماية الثقيلة أو الطويلة الأمد، ورفع الكفاءة وخفض التكلفة من خلال التطوير والابتكار المستمر، ودمج المشروعات وتحسين مهارات العمالة، وتشغيل الطاقات الإنتاجية بكاملها ولو باستخدام وسائل غير تقليدية مثل الإنتاج لحساب الغير والإنتاج المشترك ، والعقود طويلة الأجل ، وتنويع الهياكل الإنتاجية، وتحقيق التكامل الرأسى والأفقى ، وجذب الاستثمارات المحلية والخارجية، والتوسع فى المناطق الحرة المحلية والاقليمية المتعددة الأغراض ولاسيما لإقامة صناعات موجهة للتصدير ولتوسيع نشاطات تجهيز وتخزين السلع، وتطبيق استراتيجيات تسويق طموحة، وتنمية القدرات التصديرية بدءا بالاعتماد الرئيسى علي الأسواق الطبيعية لمصر فى أفريقيا والمنطقة العربية، وبالأخص من خلال اقامة أنظمة للتكامل الاقتصادي معها فى إطار تجمعات اقتصادية اقليمية، تبدأ بتأسيس مناطق للتجارة الحرة .

٤ - تقييم الانعكاسات على السوق المحلى :

(أ) يترتب على الزيادة التدريجية فى المنافسة الأجنبية من المنتجات المستوردة المثيلة للمنتجات المحلية، رفع كفاءتها وخفض تكلفة الانتاج . وسوف يكون ذلك فى صالح المستهلك المصرى والقطاعات الانتاجية المحلية على حد سواء .

(ب) لابد أن تتبنى الدولة سياسات جديدة جسورة، لمعاونة الإنتاج الوطنى علي المنافسة، من خلال تخفيف بعض الأعباء المالية الملقاة على عاتقه ، مثل الرسوم الجمركية علي المعدات ومدخلات الإنتاج والضرائب الباهظة ، وأسعار الأراضى المرتفعة وأسعار الفائدة علي ائتمان تمويل التجارة، وتبسيط إجراءات الاستثمار والتصدير .... الخ ، وذلك من أجل تمكينه من تخفيض التكلفة والأسعار المحلية والتصديرية، ومن تحمل أعباء التطوير التكنولوجى المتواصل، مع مشاركة الدولة أيضا فى تحمل بعض تكاليف التدريب وشبكات المعلومات وفوائد ضمانات ائتمان التصدير ...الخ .

(جـ) ستؤدى قواعد الاستثمار المرتبطة بالتجارة فى الجات،إلي جذب المزيد من الاستثمار الأجنبى المصحوب بالتكنولوجيا، مما يسهم فى زيادة عرض السلع المصرية محليا وخارجيا، وتطور نوعياتها وجودتها ومواصفاتها القياسية العالمية، وخفض أسعارها سواء كانت بدائل للواردات فى السوق المحلى أو موجهة لأسواق التصدير .

(د) تتيح قواعد الجات لمصر أدوات مختلفة لحماية السوق المحلى ضد الواردات التى تلحق ضررا مؤكدا بالمستهلك، إذا لم تتوافر لها المواصفات القياسية الصحيحة، كما تتيح لها حماية للصناعات الناشئة لأغراض التنمية، ووقاية للمنتج المحلى ضد الإغراق والدعم الخارجى .

(هـ) سيؤدي التوسع فى الاستثمار الزراعى فى مصر، الناتج عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية عالميا، وواردات مصر منها، الي زيادة العرض من المنتجات الزراعية والسلع الغذائية فى السوق المحلى، مما يترتب عليه انخفاض أسعارها وتنوعها وتطور مواصفاتها .

(و) ينتظر أن يترتب على هذه التطورات جميعا، تحسن أنظمة وأجهزة ومؤسسات وقنوات التسويق والتوزيع المحلى والخارجى لكافة السلع، ونمو الخدمات المساندة للتجارة، مثل النقل الداخلى والشحن الخارجى والتخزين والتعبئة والتغليف والترويج والصيانة ....الخ .

(ز) تتضافر هذه التطورات والنتائج جميعا مع إجراءات وثمار برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر، التى تهدف الى إحلال آليات السوق، وحرية المنافسة، ودعم دور القطاع الخاص، وتحرير التجارة وتشجيع الاستثمار ... الخ .

★ ——— ★